

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

التخطيط لأزمة جيوسياسية مدفوعة بالتكنولوجيا

"الذكاء الاصطناعي وإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي"

ماتان تشوریف - جویل برید



نادراً ما يُتاح لقادة الأمن القومي اختيار ما يهتمون به ومدى اهتمامهم به. فهم غالباً ما يكونون خاضعين لظروف خارجة عن إرادتهم. فقد أبطلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر خطة إدارة جورج دبليو بوش لتقليص التزامات الولايات المتحدة ومسؤولياتها العالمية. ودفعت الثورات في أنحاء العالم العربي الرئيس باراك أوباما للعودة إلى الشرق الأوسط في الوقت الذي كان يحاول فيه سحب الولايات المتحدة. كما قلب غزو روسيا لأوكرانيا هدف إدارة بايدن المتمثل في إقامة علاقات «مستقرة وقابلة للتنبؤ» مع موسكو رأساً على عقب، حتى تتمكن من التركيز على المنافسة الاستراتيجية مع الصين.

استطاع صانعو السياسات توقع العديد من القوى والاتجاهات الكامنة وراء هذه الأحداث المؤثرة في تحديد أجندات العالم. إلا أنهم، في معظم الأحيان، فشلوا في التخطيط لمواجهة التحديات الأكثر صعوبة التي ستؤدي إليها هذه القوى. واضطروا إلى بذل جهود حثيثة لإعادة صياغة استراتيجياتهم وتعديلها للاستجابة للأحداث المتلاحقة.

يُبشِّر التقدم السريع للذكاء الاصطناعي - واحتمال ظهور الذكاء الاصطناعي العام - بتحدياتٍ أكبر لصانعي السياسات. وتنتشر مؤشرات التغيير الجذري القادم في كل مكان. وقد جعلت بكين وواشنطن من الريادة العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي ضرورة استراتيجية، وتتسابق الشركات الأمريكية والصينية الرائدة لتحقيق الذكاء الاصطناعي العام. وتشتمل التغطية الإخبارية على إعلانات شبه يومية عن إنجازات تقنية، ومناقشات حول فقدان الوظائف بسبب الذكاء الاصطناعي، ومخاوف من مخاطر عالمية كارثية، مثل هندسة جائحة قاتلة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

لا سبيل إلى معرفة المسار الدقيق الذي سيتطور به الذكاء الاصطناعي، أو كيف سيتحدث تحولاً في الأمن القومي على وجه اليقين. لذا، ينبغي على صانعي السياسات تقييم ومناقشة مزايا استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المتنافسة بتواضع وحذر. وسواءً

كنا متفائلين أو متشائمين بشأن آفاق الذكاء الاصطناعي، فإن قادة الأمن القومي بحاجة إلى الاستعداد لتكييف خططهم الاستراتيجية للاستجابة للأحداث التي قد تفرض نفسها على صانعي القرار هذا العقد، إن لم يكن خلال هذه الفترة الرئاسية. يجب على واشنطن الاستعداد للمفاضلات السياسية المحتملة والتحولات الجيوسياسية، وتحديد الخطوات العملية التي يمكنها اتخاذها اليوم لتخفيف المخاطر وتعزيز القدرة التنافسية الأمريكية. بعض الأفكار والمبادرات التي قد تبدو اليوم غير قابلة للتنفيذ أو غير ضرورية، ستبدو عاجلة وبديهية مع الاستفادة من الإدراك المتأخر.

التفكير خارج الصندوق

لا يوجد تعريف موحد ومشترك للذكاء الاصطناعي العام، ولا إجماع على إمكانية ظهوره أو توقيته أو كيفية ظهوره. نهاذج الذكاء الاصطناعي الرائدة اليوم قادرة بشكل متزايد على أداء مهام معرفية أكثر تعقيداً وأعداداً، مقارنةً بأكثر البشر مهارةً وخبرةً. منذ إطلاق ChatGPT عام 2022، ازدادت قوة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير. ومن المنطقي افتراض أن هذه النهاذج ستصبح أكثر قوةً واستقلاليةً وانتشاراً في السنوات القادمة.

مع ذلك، من غير المرجح أن يُعلن عصر الذكاء الاصطناعي العام عن نفسه بلحظةٍ فارقةٍ كما حدث في العصر النووي مع أول تجربةٍ للأسلحة النووية. كما أن الظروف الاقتصادية والتكنولوجية ليست مواتيةً للمخططين الأمريكيين كما كانت في الماضي. ففي العصر النووي، على سبيل المثال، سيطرت الحكومة الأمريكية على التكنولوجيا الجديدة، وكان أمام المخططين عقدان من الزمن لوضع أطر السياسات قبل ظهور منافس نووي. أما المخططون اليوم، فعلى النقيض من ذلك، لديهم قدرةٌ ووقتٌ أقل للتكيف. فالصين بالفعل تضاهي دولاً متقدمةً في التكنولوجيا، وتُشرف حفنةٌ من الشركات الخاصة على تطويرها، والذكاء الاصطناعي تقنيةٌ متعددة الأغراض تنتشر في كل جزءٍ تقريباً من الاقتصاد والمجتمع.

في هذه البيئة سريعة التغير، ينبغي على قادة الأمن القومي تخصيص موارد التخطيط المحدودة لأحداث محتملة لكنها بالغة الصعوبة. فهذه الأحداث ليست مجرد اضطرابات في الوضع الراهن، بل هي أيضاً مؤشرات على مستقبل بديل.

لنفترض، على سبيل المثال، أن شركة أمريكية تدّعي تحقيق نقلة تكنولوجية تحويلية في مجال الذكاء الاصطناعي العام. على القادة تحديد كيفية رد الحكومة الأمريكية إذا طلبت الشركة اعتبارها «أصلاً للأمن القومي». سيمنح هذا التصنيف الشركة دعماً عاماً يُمكّنها من تأمين منشآتها، والوصول إلى بيانات حساسة أو خاصة، والحصول على شرائح أكثر تطوراً، وتجنب بعض اللوائح. كبديل، قد تُعلن شركة صينية أنها حققت الذكاء الاصطناعي العام قبل أيًّ من منافسيها الأمريكيين.

سيتعين على صانعي السياسات الذين يتعاملون مع هذه السيناريوهات الموازنة بين التقييمات المتنافسة، والمتناقضة أحياناً، مما سيؤدي إلى أحكام مختلفة حول مقدار المخاطر التي يجب قبولها والمخاوف التي يجب إعطاؤها الأولوية. بدون قدرات تحليلية قوية ومستقلة، قد تواجه الحكومة الأمريكية صعوبة في تحديد ما إذا كانت ادعاءات الشركات ذات مصداقية. سيتعين على قادة الأمن القومي أيضاً النظر في ما إذا كان التقدم التكنولوجي الجديد يمكن أن يمنح الصين ميزة استراتيجية. إذا كانوا يخشون أن يمنح الذكاء الاصطناعي العام بكين القدرة على تحديد واستغلال نقاط الضعف في البنية التحتية الحيوية للولايات المتحدة بشكل أسرع من قدرة الدفاعات السيبرانية على الذكاء الاصطناعي في الصين - قد تزيد من خطر الصراع الجيوسياسي. من ناحية أخرى، إذا كان قادة الأمن القومي أكثر قلقاً من أن الجهات الفاعلة غير الحكومية أو الإرهابيين قد يستخدمون هذه التكنولوجيا الجديدة لصنع أسلحة بيولوجية كارثية، فقد يفضلون مع بكين لمنع انتشار تهديد عالمي أكبر.

يتطلب تعزيز الاستعداد لسيناريوهات الذكاء الاصطناعي العام فهماً أفضل لمنظومة الذكاء الاصطناعي محلياً ودولياً. ويتعين على الجهات الحكومية مواكبة تطور الذكاء الاصطناعي لتحديد المجالات التي يُحتمل ظهور تطورات جديدة فيها. وسيُقلل هذا من خطر المفاجآت الاستراتيجية، ويُساعد في توجيه خيارات السياسات نحو تحديد الاختناقات التي يجب إعطاؤها الأولوية، ونقاط الضعف التي يجب استغلالها لإبطاء تقدم الصين.

يحتاج صانعو السياسات أيضاً إلى استكشاف سبل التعاون مع القطاع الخاص والدول الأخرى. تُعدّ الشراكة القابلة للتطوير والديناميكية والمتبادلة بين القطاعين العام والخاص أمراً بالغ الأهمية للاستجابة الاستراتيجية للتحديات الحالية التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، ويزداد هذا الأمر أهميةً في عالم الذكاء الاصطناعي العام. قد يُعيق الشك المتبادل بين الحكومة والقطاع الخاص أي استجابة للأزمات. في غضون ذلك، سيحتاج القادة إلى وضع سياسات لمشاركة المعلومات الحساسة والخاصة حول تطورات الذكاء الاصطناعي الرائد مع الشركاء والحلفاء. فبدون هذه السياسات، سيكون من الصعب بناء التحالف الدولي اللازم للاستجابة للأزمات الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، والحد من المخاطر العالمية، ومحاسبة الدول والشركات على السلوك غير المسؤول.

الذكاء المعادى

لن يُعقّد الذكاء الاصطناعي العام الديناميكيات الجيوسياسية الحالية فحسب، بل سيُشكّل أيضاً تحديات جديدة للأمن القومي. تخيّل هجوماً إلكترونياً غير مسبوق مدعوماً بالذكاء الاصطناعي يُلحق دماراً بالمؤسسات المالية والشركات الخاصة والهيئات الحكومية، ويُعطّل أنظمةً ماديةً تتراوح من البنية التحتية الحيوية إلى الروبوتات الصناعية. في عالم اليوم، يُعدّ تحديد المسؤول عن الحرب الإلكترونية مهمةً صعبةً وتستغرق وقتاً طويلاً.

تمتلك بعض الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الوسائل والدوافع اللازمة لشنّ هجماتٍ مُزعزعة للاستقرار. ومع ذلك، في عالم يشهد تطوراً متزايداً في الذكاء الاصطناعي، سيكون الوضع أكثر تعقيداً. سيتعين على صانعي السياسات التفكير ليس فقط في إمكانية أن تكون عمليةٌ بهذا الحجم مقدمةً لحملةٍ عسكرية، ولكن أيضاً في أنها قد تكون من عمل عميل ذكاء اصطناعي مستقلّ قادر على التكاثر ذاتياً.

يتطلب التخطيط لهذا السيناريو تقييم قدرات اليوم على مواجهة تحديات الغد. حيث لايمكن للحكومات الاعتماد على الأدوات والتقنيات الحديثة لتقييم التهديدات بسرعة وثقة، ناهيك عن تطبيق التدابير المضادة المناسبة، ونظراً لقدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي المثبتة على الخداع والتضليل، فقد لاتتمكن الأنظمة الحالية من تحديد ما إذا كان عميل الذكاء الاصطناعي يعمل بمفرده أم بناءً على أوامر من خصم، لذا يحتاج المخططون إلى إيجاد طرق جديدة لتقييم دوافعه وكيفية ردع التصعيد.

يتطلب الاستعداد للأسوأ إعادة تقييم الخطوات «غير المرتبطة بمصدر» لتعزيز الدفاعات السيبرانية، وعزل مراكز البيانات التي يُحتمل تعرضها للخطر، ومنع تعطيل الطائرات بدون طيار أو المركبات المتصلة. يحتاج المخططون إلى تقييم مدى قدرة البروتوكولات العسكرية الحالية وبروتوكولات استمرارية العمليات على مواجهة تهديدات الذكاء الاصطناعي المعادي. إن انعدام ثقة الجمهور بالحكومة وشركات التكنولوجيا سيزيد من صعوبة طمأنة السكان القلقين في حال انتشار معلومات مضللة مدعومة بالذكاء الاصطناعي. ونظراً لأن الذكاء الاصطناعي المستقل من غير المرجح أن يحترم الحدود الوطنية، فإن الاستعدادات الكافية ستتضمن إنشاء قنوات اتصال مع الشركاء والخصوم على حد سواء لتنسيق استجابة دولية فعالة.

إن كيفية تشخيص القادة للآثار الخارجية لتهديد وشيك ستؤثر على ردود أفعالهم.

في حال وقوع هجوم إلكتروني، سيتعين على صانعي السياسات اتخاذ قرار فوري بشأن ما إذا كانوا سيواصلون عمليات إغلاق مستهدفة للأنظمة السيبرانية المادية الضعيفة ومراكز البيانات المخترقة، أو - خوفاً من احتمالية التكرار السريع - فرض إغلاق شامل، مما قد يمنع التصعيد ولكنه يعيق عمل الاقتصاد الرقمي والأنظمة التي تعتمد عليها المطارات ومحطات الطاقة. يُبرز سيناريو فقدان السيطرة هذا أهمية توضيح السلطة القانونية ووضع خطط للاستجابة للحوادث. وبشكل أعم، يُعزز هذا السيناريو الحاجة المُلحة إلى وضع سياسات واستراتيجيات تقنية لمعالجة كيفية ميل النماذج المتقدمة إلى سوء التصرف.

على الأقل، ينبغي أن يشمل التخطيط أربعة أنواع من الإجراءات. أولاً، ينبغي أن يُرسي إجراءات «لا ندم عليها» يمكن لصانعي السياسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص اتخاذها اليوم للاستجابة للأحداث من موقع قوة. ثانياً، ينبغي أن يُنشئ أدلة استباقية لحالات الطوارئ المستقبلية، قابلة للتحديث باستمرار مع ظهور تهديدات وفرص ومفاهيم جديدة. ثالثاً، ينبغي أن يستثمر في القدرات التي تبدو حاسمة في سيناريوهات متعددة. وأخيراً، ينبغي أن يُعطي الأولوية للمؤشرات والتحذيرات المبكرة من الفشل الاستراتيجي، وأن يُهيئ الظروف لتصحيح المسار.

لا مكان للعادات القديمة

يجب أن يبدأ التخطيط لتأثيرات الذكاء الاصطناعي العام على الأمن القومي الآن. ففي عالم يشهد تنافساً متزايداً وقابليةً للاشتعال، وفي ظل بيئة محلية هشة اقتصادياً ومستقطبة سياسياً، لا يمكن للولايات المتحدة أن تُفاجأ.

على الرغم من أنه من الممكن أن يثبت الذكاء الاصطناعي في نهاية المطاف أنه «تقنية عادية» - تقنية، مثل الإنترنت أو الكهرباء، تُحدث تحولات في العالم، ولكن سرعة

تبنيها محدودة بطبيعة الحال، ويمكن للحكومات والمجتمعات التحكم فيها - إلا أنه من الحماقة افتراض أن الاستعداد لاضطراب كبير سيكون خطاً. يمكن للتخطيط للتحديات الأكثر صعوبة أن يساعد القادة على تحديد القضايا الاستراتيجية الأساسية وبناء أدوات استجابة تكون مفيدة بنفس القدر في ظروف أقل خطورة. كما أنه من غير الحكمة افتراض أن مثل هذا التخطيط سيولد غرائز سياسية ومسارات تُفاقم المخاطر أو تُبطئ تقدم الذكاء الاصطناعي. في العصر النووي، على سبيل المثال، ألهم التخطيط للإرهاب النووي المحتمل مبادرات عالمية لتأمين المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، مما جعل العالم في نهاية المطاف أكثر أماناً.

سيكون من الخطير أيضاً التعامل مع إمكانية الذكاء الاصطناعي العام كأي «سيناريو عادي» في عالم الأمن القومي. فالخبرة والكفاءة التكنولوجية في جميع مفاصل الحكومة محدودة وغير متساوية، والجهات الفاعلة المؤسسية التي ستشارك في الاستجابة لأي سيناريو تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من وكالات الأمن القومي التقليدية. ومن المرجح أن تحدث معظم السيناريوهات في الخارج والداخل في وقت واحد. وستعتمد أي استجابة بشكل كبير على خيارات وقرارات الجهات الفاعلة خارج الحكومة، بما في ذلك الشركات ومنظمات المجتمع المدني، التي ليس لها مقعد في غرفة عمليات البيت الأبيض وقد لا تعطي الأولوية للأمن القومي. وبالمثل، لا يمكن تفويض التخطيط إلى مستقبلين وخبراء فنين يتم إرسالهم إلى مخبأ بعيد لقضاء أشهر في وضع خطط مفصلة بمعزل عن الآخرين. يجب أن يُثري الاستعداد لمستقبل مع الذكاء الاصطناعي العام المناقشات الاستراتيجية الحالية باستمرار.

هناك نقاشٌ محتدمٌ حول مزايا الاستراتيجيات المختلفة للفوز بمنافسة الذكاء الاصطناعي مع تجنب الكارثة، ولكن كان هناك نقاشٌ أقل حول كيفية إعادة تشكيل

الذكاء الاصطناعي العام للمشهد الدولي، وتوزيع القوة العالمية، والتحالفات الجيوسياسية. في عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد، ترى القوى الناشئة الذكاء الاصطناعي المتقدم وكيفية نشر الولايات المتحدة والصين لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وبنيتها الرقمية الأساسية - مفتاحاً لتطلعاتها الوطنية. سيضمن التخطيط المبكر، والمناورات المكتبية مع الحلفاء والشركاء، والحوار المستمر مع الدول التي ترغب في حماية رهاناتها الدبلوماسية، أن تكون الخيارات الاستراتيجية مفيدة للطرفين. ستفشل أي استراتيجية للذكاء الاصطناعي تفشل في مراعاة عالم متعدد الأقطاب ونظام بيئي عالمي أكثر توزيعاً للتكنولوجيا. وستصبح أي استراتيجية للأمن القومي تفشل في التعامل مع الآثار التحويلية المحتملة للذكاء الاصطناعي العام غير ذات صلة.

لا يُتاح لقادة الأمن القومي اختيار أزماتهم. ومع ذلك، فإنهم يختارون ما يخططون له، وأين يُخصصون الموارد للتحضير للتحديات المستقبلية. التخطيط للذكاء الاصطناعي العام ليس انغماساً في الخيال العلمي، ولا صرفاً عن المشاكل والفرص القائمة. بل هو طريقة مسؤولة للاستعداد لاحتمالية ظهور مجموعة جديدة من تحديات الأمن القومي في عالم متغير جذرياً.

هوية البحث

اسم الباحث: ماتان تشوريف / جويل بريد - مجلة فورين أفيرس

عنوان البحث: الذكاء الاصطناعي وإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي

تأريخ النشر: آب - اغسطس 2025

رابط البحث:

https://www.foreignaffairs.com/united-states/artificial-intelligence-geopolitics-worst-about-ai

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام مكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، ما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النش محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org